الفصل الأول

الوعى السيكولوجى والحياة الحديثة

دور علم النفس فى الحياة المعاصرة

فى كل يوم تتسع آفاق علم النفس الحديث ورحابه، وخاصة فى جوانبه التطبيقية والعملية، لتشمل مجالاً جديداً من مجالات الحياة العصرية، فإلى جانب فروع هذا العلم التقليدية كعلم النفس الإجتماعى والصناعى والتربوى والمهنى والفسيولوجى والاكلينيكى والمرضى أو علم نفس الشواذ وعلم نفس الارشاد، وعلم نفس النمو، وهناك بودار علم النفس البيئى والهندسى والمعمارى والقانونى والقضائى والعمالى والإدارى والجنائى والعسكرى، إلى جانب عمليات فنية تقنية، كالقياس والتقويم، ودراسات الشخصية، وعلم النفس التجارى والسياسى والسياحى والاعلامى.

وعما قريب نتوقع أن يفرد علم النفس فرعاً من فروعه لكل مجال من مجالات الحياة العصرية، فيصبح هناك علم نفس التلوث وعلم النفس الاقتصادى وعلم النفس التنموى والجمالى والفنى والأدبى وما إلى ذلك. وإذا كنا نعيش فى عصر العلم والمنهج العلمى، فإننا يجب أن نعتمد على العلم والمنهج العلمى فى حل كل مايواجهنا من مشكلات وفى تحقيق كل من نصبوا إليه من غايات، وأمام تعقد الحياة الحديثة وصعوبة التكيف

وإياها، تصبح هناك ضرورة لتعيين أخصائى نفسى مؤهل ومدرب تدريباً جيداً ليعمل فى كل تجمع بشرى كالنادى والمحكمة والمصنع والبنك والمدرسة والكلية وما إلى ذلك يقدم الخدمات النفسية والرعاية النفسية لكل من يحتاج إليها، وقاية وعلاجاً وتشخيصاً.

بل إن القادة وما يصدرونه من قرارات حاسمة لها أثر سيكولوجى عميق على نفسية أبناء المجتمع، يحتاجون إلى وجود مستشارين من علماء النفس لتقويم القرارات والمشروعات والسلوكيات قبل وبعد صدورها لتحاشى الآثار النفسية السابقة، ولضمان تكوين اتجاهات إيجابية لكفالة تنمية روح الوطنية والتضحية والفداء والانتماء الوطنى والإسلامى.

والحقيقة أن علم النفس لم يعد قاصراً على تقديم خدماته العلمية والمهنية للطوائف أو الفئات الشاذة فى المجتمع الحديث كالمجرمين والجانحين وضعاف العقول والمرضى العقليين والنفسيين وأرباب الاضطرابات السيكوسوماتية، وحسب، ولكن نشاطه امتد ليشمل كل مجالات الحياة العصرية كالتعليم والصناعة والتجارة والسياسة والسياحة والفندقة والحرب والسلام والتنمية والادارة والاعلام وما إلى ذلك.

بل لقد وجد أن الأسوياء من الناس يحتاجون للخدمات النفسية كما يحتاجها المرضى والشواذ.

ففى دراسة امريكية على مجموعة سوية من طلاب الجامعة من الاصحاء جسدياً، طلب منهم الباحث أن يدون كل من لديه مشكلة أو مسألة يريد أن يتحدث فيها مع الاخصائى النفسى، وكانت المفاجأة أن الغالبية العظمى دونت اسمائها طالبة مقابلة الاخصائى النفسى أو اخصائى الارشاد للتحدث

عما يعانون منه من المشكلات النفسية والاسرية والتعليمية ..إلخ.

ولنا أن نتوقع مثل هذه النتيجة وما يتجاوزها إذا سألنا مجموعة من العمال أو المواطنين الكادحين أو الجند أو الفلاحين أو غيرهم ممن يتحملون أعباء الحياة الحديثة ومشاقها.

ونظراً لاتساع دائرة المشاكل والأزمات والتوترات النفسية فى كل مكان، فإنه يتعين فتح مراكز للبحث النفسى لدراسة مسائل مثل الجريمة والجنوح والانحراف والادمان والتطرف والارهاب والغلاء ومشاكل أخرى كالسلبية واللامبالاة، وعدم تحمل المسئولية، والمشكلة السكانية من جوانبها النفسية، ومشاكل التعليم والدراسة والقبول بالجامعات والبطالة ةمشاكل الأسرة والشباب والمراهقة والشيوخ، وما إلى ذلك كانشاء مراكز للتوجيه المهنى والتدريب المهنى تقوم على أسس سيكولوجية وعلمية.

يخدم علم النفس، أو بالأحرى، فى الامكان أن يخدم فى جميع مجالات الحياة العصرية، ولنسوق على ذلك مثالاً - دوره فى مجال دراسة الجريمة وتفسيرها والوقاية منها ودوافعها ومكافحتها والتعرف على دوافعها وأسباب حدوثها.

دور علم النفس فى مجال الجريمة:

يهتم علم النفس بدارسة السلوك، السوى منه والشاذ، وعلى وجه الخصوص يهتم أحد فروعه الحديثة بدارسة الجريمة وهو علم النفس الجنائى الذى يهتم بدراسة الجريمة، وأسبابها، وشخصية المجرم، وسماته، فيدرس أنواع الجريمة باعتبارها ظاهرة نفسية واجتماعية، وليس باعتبارها، كما يعرفها القانون، ظاهرة قانونية استنادا إلى النص القائل بأنه لا جريمة بلا

نص. فإذا لم ينص فى قانون العقوبات، فى مجتمع ما فى حقبة ما، على أن سلوكا معيناً مؤثما أو معاقب على فعله، فلا جريمة فى الأمر، فالجريمة نسبية لاختلافها باختلاف الزمان والمكان، وهى شخصية فلا يسأل عنها إلا فاعلها أو محرضه.

وتختلف الجرائم شدة وبساطة، ولذلك تقسم إلى مخالفات وجنح وجنايات ولاشك أن للجريمة أسباباً نفسية شعورية، أى يعيها الفرد ويفطن إليها ويدركها، وأسباب أخرى لاشعورية لايعيها ولايدركها ولايعترف بها لنفسه أو لغيره، وهناك أيضا العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوراثية أو العضوية التى تلعب أدواراً متفاوتة فى حدوث الجريمة.

تفسير الظاهرة الاجرامية:

وإذا كان هناك فى التراث العلمى محاولات لتفسير السلوك الاجرامى، بإرجاعه إلى عامل واحد كالوراثة أو العوامل العضوية أو التكوينية أو الجبلّية فإن الاتجاه المقبول الآن هو الاتجاه المتعدد العوامل النابع من النظرة الشمولية ولقد فشل القول بعامل واحد فى تفسير الظاهرة الاجرامية، سواء أكان هذا العامل نفسياً شعورياً، أم كان اجتماعياً أم اقتصادياً. الاتجاه المقبول، إذن هو النظر للجريمة نظرة شمولية فى ضوء العوامل السلبية المتعددة وهى-:

أ) العوامل الوراثية

أى ما ينتقل للإنسان من سمات وصفات وخصائص وقدرات وميول من آبائه واجداده عبَّرما يعرف باسم ناقلات الوراثة أو الصبغيات أو الجينات. ويؤيد هذا الرأى ما يلاحظ من تشابه السلوك الاجرامى لدى الآباء والابناء،

أو عَبر أجيال متعددة من أسر بعينها .وتزايد هذا التشابه أو ذلك الارتباط كلما زادت درجة القرابة.

والقول بالوراثة، وحدها، يغلق الأبواب ويوصدها أما البحث عن أسباب أخرى، ويغل أيدينا عن محاولة الإصلاح والتعديل والتأديب والتهذيب مادام الأمر مقدراً وراثياً. اللهم ما يسعى إليه فرع جديد من العلوم البيلوجية وهو "الهندسة الوراثية"، إذ يحاول هذا الفرع تحسين السلالات عن طريق تحسين الوراثة أو الجينات والتخلص من الجينات الضعيفة.

ب) العوامل البيئية

المسئولة عن حدوث الجريمة والجنوح والانحراف، ومن ذلك خبرات الفشل والاحباط والقسوة والطرد والنبذ وانعدام الرعاية والاشراف والرقابة الأبوية واختفاء القدوة الحسنة والمثال الطيب الذى يقتدى به ، وتوفر أقران السوء أو رفقاء السوء، والحياة فى محيط أسرى محطم، من جراء الطلاق أو الإنفصال أو الهجر أو موت أحد الآباء أو كليهما، والتنشئة النفسية والاجتماعية غير الصالحة، والتعرض للأمراض والحوادث والإصابات، ونقص التغذية وما إلى ذلك مما يحيط بالفرد بعد ميلاده من عناصر البيئة بشقيها: المادى الجغرافى أو الفيزيقى، والمعنوى أو الاجتماعى أو النفسى، كالنظم والعادات والتقاليد والثاقافت الفرعية التى قد تقبل الإجرام وتشجعه مثلاً.

جـ) مجموعة العوامل الميلادية

وهى تلك التى لا تنتمى إلى البيئة، لأنها ليست مكتسبة من البيئة التى

يعيش الفرد فى كنفها ويتفاعل وإياها، وليست وراثية أو منقولة من الآباء والأجداد. ولكن الإنسان يولد مزودا بها أو يصاب بها عند الميلاد، من ذلك ما يلقاه الجنين من صعوبات الولادات القيصرية أو المتعثرة، كالاختناق أو تقصير بعض خلايا الدماغ أو نقص امدادات الدم والأكسجين إلى دماغ الطفل أو تعرض دماغ الطفل للأذى من جراء ما قد يستخدم من آلات لجذبه من الرحم.

ومعلوم أن رحم الأم إن هو إلا بيئة ينمو فيها الطفل، ولذلك يتأثر بما يقع للأم من حوادث، واصابات وما تتعرض له من السموم، أو ما تتعاطاه من أدوية أو عقاقير دون الاستشارة الطبية، ومايعتريها أو ينتابها من نوبات الانفعال الحادة، وما تصاب به من أمراض كالحصبة الألمانية، التى وجد أنها تصيب الطفل بالتخلف العقلى إذا أصيبت بها الأم الحامل. كذلك قد يؤدى اختلاف فصيلة دم الأم والأب إلى تكوين أجسام مضادة فى جسم الطفل مما يعرضه للإصابة بالصفراء أو فقر الدم، وذلك إذا كانت فصيلة دم الأبن مختلفة عن فصيلة دم الأم الحامل.

ومن الناحية الوضعية والواقعية يمكن أن نتصور المعادلة الآتية فى تلخيص أسباب نشأة السلوك الاجرامى أو الإنحراف أو الأصابة بالمرض. وتأخذ هذه النظرة فى الحسبان، مقدار مقاومة الفرد وقدرته على تحمل ما يسقط فوقه من ضغوط وما يتعرض له من إحباطات إلى جانب عاملى البيئة والوراثة، وضرورة مرور فترة زمنية طويلة نسبياً يكون الفرد فيها معرضٌ لسقوط الضغوط عليه. فالمؤثرات العارضة الوقتيه يزول أثرها يزاولها، فضلاً عن علاقة التفاعل أو التأثير والتأثر أو التأثير المتبادل بين عناصر هذه العوامل السببية، فهى تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً. وعلى ذلك يمكن وضع المعادلة

الآتية فى تفسير السلوك الإجرامى-:

$$\text{السلوك الإجرامى} = \frac{\text{الوراثة} \times \text{البيئة} \times \text{فترة زمنية}}{\text{المقاومة}}$$

ويتناول علماء النفس دراسة عوامل فرعية فى تفسير الجريمة وحدوثها من ذلك نزعة استهداف الجريمة. فإذا كان هناك فى الحقل الصناعى نزعة استهداف التورط فى الحوادث بين العمال، وهى عبارة عن ميل لاشعورى للتورط فى الحوادث واصابات العمل، فبالمثل هناك نزعة *"استهداف التورط فى الجريمة"* لأسباب لاشعورية تكمن فى اللاشعور.

وترتبط الجريمة بظواهر أخرى شتى من ذلك الفقر والادمان والغلاء والبطالة والتطرف والظلم الاجتماعى، حيث يفقد الانسان وعيه وادراكه، ومن ثم يتورط فى الجريمة أو تدفعه الرغبة فى اشباع حاجته إلى الادمان، وهى حاجة باهظة التكاليف، إلى السرقة أو القتل أو الاتجار والجلب فى مجال المخدرات، وبذلك يتحول من مجرد مريض مدمن إلى مجرم يقف فى مواجهة القانون.

فالادمان يصاحبه حالة من فقدان الوعى أو البصيرة والادراك، ولذلك قد يتورط الفرد فى الجريمة.ومن هنا تبرز دراسات العلاقة بين الجريمة والادمان. ظاهرة الادمان يزداد انتشارها فى هذه الأيام مواكبة مع تزايد الجريمة والارهاب والانحراف عموماً، هذه الظاهرة يكشف تحليلها عن عدة عمليات تتمثل فى-:

١) **"الاعتمادية"** الاعتماد المتزايد للجسم وخلاياه ووظائفه على تناول العقار المخدر وتوقف هذه الوظائف إذا لم يتوفر العقار فيما يعرف باسم "الاعتمادية"

ولايختلف أمر الاعتماد هذا إذا كان الادمان نفسياً أم فسيولوجياً فكلاهما يدفع لقهر الإنسان وعبوديته للمادة المخدرة.

ب) **"الاحتمالية"** أى قدرة الانسان المتزايدة على احتمال الأثر المخدر للعقار أو الأثر التسممى للعقار المخدر، زيادة القدرة على تحمل كميات متزايدة بالتدريج على ذات العقار لإحداث نفس التأثير التخديرى، ولذلك يحتاج المدمن لجرعات متزايدة من العقار، جرعات تأخذ فى التزايد باستمرار، مما يعرضه للوفاة أو الجنون.

جـ) **"الانسحابية"** وتتمثل فيما يعانى منه المدمن فى حالة انسحاب العقار المخدر من بين يديه وعجزه عن تناوله، ولذلك يعانى من جملة أعراض بالغة الشدة والقسوة والألم والتعاسة والاكتئاب كتقلص العضلات وتشنجها، والرشح واحمرار العينين، والهلاوس والضلالات وفقدان الشهية وما إلى ذلك من الأعراض التى تنجم عن انسحاب العقار، وعدم قدرة المدمن على تناوله ولذلك ليس غريباً أن يجعل علم النفس من بين اهتماماته قضية الادمان وأثرها فى تفشى الجريمة والدعارة وغير ذلك من ضروب الجنوح والانحراف، والشذوذ الادارى، كالرشوة والاختلاس والتزوير والتزييف وما إلى ذلك من إنهيار أسرة المدمن وفقدانه لوظيفته ومكانته وصداقاته وكرامته وسمعته مبرزاً الجوانب الشاذة من الجريمة، وخاصة جرائم الاغتصاب، وهتك العرض، والسرقة القهرية، أو ما يعرف اصطلاحاً باسم هوس السرقة أو الولع باضرام النيران أو هوس الحريق، وغير ذلك من مظاهر الشذوذ الجنسى كالجنسية المثلية وجرائم الخطف والهيام بالأطفال وبحث الموتى والسادية والماشوسية والفيتشية والتلصص الجنسى والاستعراء

الجنسي وما إلى ذلك، إذا كان الأمر كذلك، فإنه يدرس أيضاً أثر الذكاء أو الضعف العقلي في الجريمة، ومدى احتمالية تورط ضعاف العقول في جرائم كالدعارة والتسول والتشرد والسرقة والنشرد وارتباط نمط آخر من الجريمة بالذكاء المرتفع كجرائم التزوير والتزييف والتجسس والجرائم السياسية وجرائم السرقات الكبرى التي تحتاج لى تخطيط ودرجة عالية من الذكاء.

ويهتم علم النفس الجنائي بمدى إمكان تقدير الاعفاء من المسئولية الجنائية لمن يرتكب فعلاً مجرَّما وهو في حالة فقدان الوعي أو التمييز بين الصواب والخطأ أو الحلال والحرام أو لا يعلم أطلاقاً طبيعة ما يقوم به من أعمال كما هو الحال في حالة الذهانات العقلية الحادة، حيث يكون الانسان في حالة يشبه فيها الحيوان الأعجم.

وفي هذا الصدد يتناول علم النفس أيضاً موضوعاً طريفاً وهو موضوع الشخصية السيكوباتية، وإلى أي مدى يمكن أن يتورط صاحب الشخصية السيكوباتية في الجريمة والجنوح والإنحراف، وعما إذا كان في الإمكان إعفائه من المسئولية الجنائية. ويمتد اهتمام علم النفس فيدرسن المسئولية العقلية عموماً قبل أن يقرر المسئولية الجنائية.

النزعة السيكوباتية:

معروف أن السيكوباتية هي : اضطراب من الاضطرابات الشخصية يعاني صاحبه من ضعف الضمير، وعدم الإحساس بالمسئولية، وعدم الرغبة في تحملها، ويمتاز الشخص السيكوباتي بعدم الإحساس بالذنب أو بتأنيب الضمير بعد ارتكاب الأعمال غير الخلقية، كما أنه لايستفيد من تجاربه في

الماضى، بل حتى لايستفيد من العقاب، ويمتاز بالعدوان والرغبة الجامحة فى إشباع دوافعه على حساب الآخرين، ولاتؤثر حالة السيكوباتية على ذكاء المصاب، ولذلك نجد كثير منهم يشغلون مناصب لا بأس بها، ولكنهم يتورطون فى جرائم تحتاج إلى قدر من الذكاء، كالنصب والاحتيال والتزوير والتزييف. وترجع إصابة هؤلاء إلى عدم نمو الضمير الخلقى نمواً طبيعياً لانعدام الرعاية والإشراف الأبوى، وغالباً ما نجد هؤلاء بين جناح الأحداث ومحترفات الدعارة، ويعجز المريض عن ضبط وقمع الدوافع المضادة للقيم الخلقية[1].

وقد تكون السيكوباتية أحد دوافع الجريمة. وفى الأونة الأخيرة ظهرت الحاجة إلى دراسة ظواهر مثل التعصب والتطرف والعنصرية والتمييز العنصرى والتسلط والدكتاتورية وما إلى ذلك من ظواهر العصر.

تعريف التعصب

فالتعصب يعنى نوعاً من العقيدة أو الحكم موال أو مضاد لشئ أو لشخص أو جماعة أو لمبدأ أو فلسفة أو جنس معين، كالتعصب العنصرى على شرط ألا يكون على أساس أدلة صحيحة، وليس من السهل تعديله أو تغييره بتوفير الأدلة المضادة، وقد يوصف بأنه أتجاه أو عاطفة تجعل الفرد يميل لفعل أو التفكير أو الادراك أو الشعور إزاء الناس الأخرين بطريقة غير موالية أو موالية[2].

---

(١) عبد الرحمن العيسوى، النمو الروحى والخلقى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة و الإسكندرية، ١٩٨٠.

(٢) عبد الرحمن العيسوى، النمو الروحى والخلقى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، ١٩٨٠.

فالتعصب اعتقاد لاتسانده الأسس أو البراهين أو الحقائق، وهو بذلك يتخلف عن الاتجاه العقلى الذى يتوفر فيه عنصر معرفى بين مقوماته إلى جانب الشعور والسلوك ومن المفاهيم المهمة التى يلزم الوعى بها فى هذه الأيام مفهوم التطرف.

شخصية المتطرف Extremist

يشير إلى الشدة أو المبالغة أو الصرامة أو الإفراط والمغالاة والذهاب فى أى موضوع أو فى السلوك إلى أقصى الأطراف أو الذهاب إلى ابعد الحدود أو الوصول إلى نهاية الطريق أو إلى نهاية الطرف الآخر أو البلوغ إلى الدرجة القصوى فى السلوك أو فى الاتجاهات والعقائد والآراء والأفكار، واتخاذ أو انتهاج الإجراءات المتطرفة. والشخص المتطرف Extremist يطلق عليه أحياناً الشخص الراديكالى والراديكالية تنبئ بحدوث هلاك قريب. والتطرف لغة معناه تجاوز حد الاعتدال والتوسط. ولذلك لاتطرف فى الإسلام بل وسطيه واعتدالية. وقد يكون التطرف فى الأمور السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية. والتطرف قد يكون فردياً بمعنى قيام فرد واحد بممارسته، وقد يكون جماعياً تمارسه جماعة من الناس أو طائفة من الطوائف.

والشخص المتطرف جامد الفكر متصلب الرأى، حاد المزاج، ضيق الأفق، يتشبث برأيه ويرفض الحوار فيه، ويتمسك بوجهة نظره حتى وإن كانت خاطئه أو لاتساندها الأدلة والوقائع والبراهين. والمتطرف بعيد عن الواقع والواقعية ويؤمن بالأفكار الجامدة الصماء التى يعتبرها مطلقة وصادقة ولاتقبل الجدال أو التعديل أو التحوير.

والمتطرف منعزل يعيش فى عالمه المغلق على ذاته، لايقبل النقد ولايحتمله، فضلاً عن بعده عن الامتثال لقيم المجتمع ومثله ومعاييره وتقاليده السائدة، ومن ثم لايدين بالولاء أو الطاعة أو الالتزام.

والمتطرف يبتعد عن المرونة الذهنية ولايؤمن بالأخذ والعطاء وتبادل الرأى والمشورة والحوار. والمتطرف تفكيره ليس تفكيراً علمياً لأن العلم يؤمن بالدينامية، والتغير، والتطور، ونمو الأفكار، وتعديلها وفقاً لتغير الحقائق الواقعة، ووفقاً لما تظهره التجربة والقياس، وفى العلم الكلمة الحاسمة للتجربة.

والمتطرف شخصية متسلطة تريد أن تفرض رأيها، ولو بالقوة، وتعتقد أنها على صواب، وأن جميع الناس على خطأ.

والتطرف إما أن يذهب إلى أقصى اليمين أو إلى أقصى اليسار فى الأمور السياسية أو الثقافية أو العنصرية أو العرقية والسلالية مثل هذا الجنوح اليسارى أو اليمينى يخلق بطبعه علاقة عداء مع المجتمع، وتصادم معه، لأن المجتمع دائماً يؤمن بالتوسط والاعتدال.

والمتطرف يسعى لفرض آرائه، وهو فى سبيل ذلك قد يعتدى ويرتكب الجرائم، ويسلك سلوكاً مضاداً للمجتمع.

والمتطرف يريد أن يقهر الجماعة، وأن يخضعها لرأيه. ولايؤمن المتطرف بالقول المأثور المنحدر إلينا من الفلسفة اليونانية القديمة بأن " الفضيلة وسط بين طرفين كلاهما:

رذيلة أو افراط وتفريط". فالزيادة عن الحد سلباً أم إيجاباً تنقلب إلى ضدها. والتطرف مقضى عليه لا محالة ويتضمن ذاتياً عناصر فنائه.

ويهتم علم النفس الجنائى بدراسة شهادة شهود العيان وما قد يعتريها من عوامل الخطأ الشعورى أو اللاشعورى، ونزعة الانسان لاستكمال الفجوات التى تقع فى تذكرة وفى إدراكه وما تتعرض له شهادة الشهود من تأثير النسيان والنزوع إلى ملء الفجوات من عنديته، وغير ذلك مما يعرف باسم عامل الإغلاق فى الإدراك الحسى. ويدرس علم النفس تلك الدراما التى تدور فى رحاب قاعات المحكمة وما فيها من مؤثرات تتناول المهتم والدفاع والقضاه والمدعين والرأى العام وأثره على الدعوى القضائية، وكيفية التأثير فى القضاه واقناعهم، وجذب انتباههم، وترتيب الادلة، بحيث تؤتى ثمارها المرجوة وتستخدم بعض التقنيات الفنية فى مجال الجريمة والقضاء، منها كشاف الذب للتحقق من مدى ارتكاب المجرم للجريمة المنسوبة إليه من عدمه. وتقوم فكرته على قياس التغيرات الكهربائية التى تطرأ على سطح الجلد لدى المتهم لما يعتريه من العرق وزيادة قطراته على سطح الجلد. هذا العرق الذى يزداد نتيجة للكذب ومن ثم وخز الضمير عندما يسأل المحلل المتهم بعض الأسئلة أو يسرد عليه بعض الكلمات المتعلقة بالجريمة وظروفها وملابساتها ودوافعها ومكان حصولها والأداة المستخدمة فيها وأسماء الضحايا.

على أن النتائج المستمدة من كشاف الكذب لايعتد بها إلا كقرينه فقط وإلا إذا قام بتشغيل هذا الجهاز اخصائى مدرب ومؤهل تأهيلاً يطمئن إليه.

هذا ولاتقتصر الدارسة فى علم النفس فى مجال الجريمة على الجوانب العملية التطبيقية أمام المحاكم وهيئات التحقيق، ولكن لهذه الدراسة جوانبها النظرية. فيرتد إلى الوراء ليدرس تاريخ تفسير الجريمة ويتناول نظريات كنظرية لامبروزو وقوله بأن المجرم مولود مجرماً وقوله بالانحطاط الكونى

للمجرم. وغير ذلك من النظريات العضوية أو الفيزيقية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية ودراسة العوامل التى تدفع للسلوك الاجرامى.

ومن ذلك فرض الاحباط ومؤداه أن تعرض الفرد لمواقف الفشل والاحباط هو الذى يدفعه للسلوك العداونى، ومنه الجريمة والإنحراف والجنوح والإرهاب.

ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتغير نظرة المجتمع للمذنب من كونه مجرماً إلى كونه مريضاً يحتاج إلى العلاج وإعادة التأهيل والتدريب، بحيث يعود بعد قضاء العقوبة عضواً نافعاً فى المجتمع.

ومن هنا تبدو الدعوة لاستخدام العلم فى مقاومة موجات لارهاب الحالية ومكافحته والوقاية مستقبلاً من شره وحماية الشباب من التورط والسقوط فى مستنقع الارهاب السحيق.

ترى كم نحن فى حاجة إلى الوعى السيكولوجى والثقافة السيكولوجية فى هذا العصر بالغ التعقيد والصعوبة؟

هذا مجرد مثال واحد للفكر السيكولوجى والمنهج السيكولوجى فى دراسة ظاهرة كالإجرام والإرهاب والجنوح والإنحراف، وكيف يتم تطبيق هذا العلم الناشئ الفتى فيها.